الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
16 November 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الخامسة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مؤمن . . . . . (بنغلاديش)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-52871 X (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

**المناقشة العامة** (تابع)

١ - **السيد غوفرين** (إسرائيل): قال إن التنمية مسألة عالمية ملحّة تتطلب موارد كبيرة من المجتمع الدولي كافة. وأضاف أن برنامج إسرائيل للتعاون الدولي، 'ماشاف'، ما زال مستمراً منذ خمسة عقود للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة، مع التركيز على بناء القدرة البشرية والمؤسسية. ويركز على المجالات التي تتمتع فيها إسرائيل بميزة تنافسية، كالزراعة والتنمية الريفية والمياه ومقاومة التصحر والمشاريع الخاصة الصغيرة والصحة العامة وتمكين المرأة والتعليم. وترحب إسرائيل بالتركيز الذي أعطته الجمعية العامة مؤخراً لقضايا التصحر وتدنّي الأراضي والجفاف فيما يتعلق بثلث سكان العالم الذين يعيشون في أراض قاحلة. وأضاف إن إسرائيل ظلت تعمل لعقود على اكتمال حلول مقاومة التصحر وتقاسمها مع بلدان العالم النامي. وتتفاقم آثار انتشار تدني الأراضي بسبب تغير المناخ. ومن ثم تساهم إسرائيل بخبرتها في التغلب على تحديات الأراضي القاحلة من خلال مشاركتها في اتفاقية محاربة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ.

٢ - ومضى يقول إن إسرائيل ركزت برنامجها من جديد على التحديات القاسية التي تواجه أفريقيا؛ وهي تقدم مساعدات طويلة الأجل إلى اللاجئين في كينيا وإثيوبيا، وستواصل دعم الجهود المبذولة لإنهاء المجاعة في القرن الأفريقي. كما أنشأت فرقة عمل لإعداد مساهمتها المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وسوف تستضيف قريباً اجتماعاً لزيادة الوعي بالدور الرئيسي للزراعة الخضراء في تحفيز النمو الاقتصادي ومكافحة التصحر، وتقديم محفل لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، مع التركيز على التنمية الزراعية في ظل حاليّ الموارد الطبيعية المحدودة وتقلُّب المناخ.

٣ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل تعتزم أن تقدم إلى اللجنة القرار نصف السنوي عن التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية الذي يعالج طائفة واسعة من المسائل ذات الأولوية، ومن بينها تمكين المرأة وتغير المناخ والأمن الغذائي والتحديات الاقتصادية العالمية. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في رعاية ذلك القرار واعتماده بتوافق الآراء.

٤ - **السيدة ايتيموفا** (كازاخستان): قالت إن الخطى المتزايدة للعولمة تملي ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها وتصميم أوجه علاج للتخفيف من أسباب الأزمة الاقتصادية. وأضافت أن إعادة تقويم المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تنسيق دوره الموضوعي. وأشارت إلى أن عيوب النظام الاقتصادي العالمي أسفرت عن حدوث أزمات اقتصادية ولم يتم اتخاذ تدابير فعلية لتصحيح تلك العيوب. ويمكن أن يسفر التأخير عن أزمات إضافية وعن عدم استقرار إقليمي ودولي. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل لإنشاء آلية فعالة لإدارة الاقتصاد العالمي، تشمل إصلاحاً جاداً لمؤسسات بريتون وودز مع سلطات وخطوط مساءلة واضحتين، بالإضافة إلى عملة احتياطي عالمية كافية ورقابة صارمة على رؤوس أموال المضاربة. وأشارت إلى أن رئيس جمهورية كازاخستان اقترح في بيانه أمام الجمعية العامة وضع اتفاق تنظيمي عالمي، تمشياً مع توصيات الأمين العام في تقريره عن العولمة والترابط (A/66/223). وطلبت النظر في هذا الاقتراح من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة أعضاء الوفود الأخرى.

٥ - وأشارت إلى أن الحاجة تدعو إلى إصلاحات تجارية جديدة ودعت الدول الأعضاء إلى استكمال جولة

مفاوضات الدوحة ليتسنى تحقيق تعاون أفضل في الترتيبات المتعددة الأطراف والترتيبات الإقليمية والثنائية لا سيما فيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية. وأضافت أن التجارة ونقل الشحنات لهما أولوية عليا لدى تلك البلدان.

٦ - وقالت إن كازاخستان حققت مستويات كبيرة في التنمية بفضل استراتيجية بصيرة جيدة الاختيار. كما أن إنشاء الاتحاد الجمركي مؤخراً الذي يربط بين كازاخستان وبيلاروس والاتحاد الروسي أدى إلى تبسيط الإجراءات الجمركية والتجارة بين كازاخستان وشركائها التي بلغت قيمتها ١٦,٥ بليون دولار. ويجري النظر في التوسع الاقتصادي المشترك بهدف توفير مزيد من السلع والخدمات. ومع ذلك، يقتضي الانتقال من التعاون الإقليمي إلى المستوى العالمي المواءمة بين التجارة الوطنية وسياسات التعريفة الجمركية. وتحبذ كازاخستان تطوير التعاون بين بلدان الجنوب، على ألا يكون بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل مكملاً لهذا التعاون. كما أن للقضاء على أوجه الإجحاف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أولوية أدبية وسياسية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من المزايا الاقتصادية الحاسمة للعولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كان من الأرجح كثيراً ألا تتحقق الأخيرة بحلول عام ٢٠١٥، فإنه يتعين تعديل الخطط في هذا الشأن.

٧ - وأردفت قائلة إن أخطار تغير المناخ تعرقل أيضاً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا بد من معالجة تلك الأخطار. وأشارت إلى أن تغير المناخ يخلف آثاراً حادة متزايدة في منطقة آسيا الوسطى. وتسعى كازاخستان جاهدة لحماية البيئة من خلال استراتيجية للتنمية المستدامة سيتم إكمالها بحلول عام ٢٠٢٠. كما أنها ملتزمة بمشروع الجسر الأخضر، وهي مبادرة واعدة تدعمها البلدان المشاركة في المؤتمر الوزاري الأوروبي العام السابع المعقود في الاستانة. وينبغي أن تكون تلك المبادرة على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، بصفتها تطوراً إضافياً لمبادرة سيول بشأن النمو الأخضر ليتسنى تعزيز الشراكة بين أوروبا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتعتزم كازاخستان أيضاً أن تضيف إلى جدول أعمال ريو اقتراحاً بشأن استراتيجية عالمية للطاقة والبيئة تعود بالنفع على جميع البلدان.

٨ - **السيد لي هوي ترنغ** (فييت نام): قال إنه بينما من المشجع المضيّ في تنفيذ الأهداف الإنمائية قُدماً على الطريق، إلا أن وفده قلق بعمق إزاء تباطؤ خطى النمو والتحديات الكثيرة القادمة.

٩ - وأضاف قائلاً إنه يجب على المجتمع الدولي الاستجابة جماعياً للأزمة المالية والاقتصادية العالمية مع التعاون الوثيق لمعالجة التحديات على جميع مستويات المنظومة الدولية. وينبغي استكشاف مجموعة من طرائق التعاون مع قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية. كما ينبغي أن يقدم الشركاء في البلدان المتقدمة النمو الكثير للوفاء بالتزاماتهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وحفظ مساعدات خاصة من أجل أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية. وعلى البلدان النامية استخدام أشكال متنوعة للتعاون وتمويل التنمية بمزيد من الفاعلية.

١٠ - وأشار إلى أنه يلزم الإسراع بإصلاح الهياكل المالية والنقدية الدولية مع حوكمة أكثر تمثيلاً وقابلية للمساءلة، ليتسنى، في جملة أمور، تعزيز مشاركة البلدان النامية. كما تمثل التجارة أولوية أخرى ومن المهم جداً إزالة التشوهات والسياسات الحمائية. ومع وجود إرادة سياسية أقوى، يمكن اختتام جولة الدوحة.

١١ - وقال إن تكامل وتوازن أعمدة التنمية المستدامة الثلاث - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - مهمة بالغة

الأهمية للمجتمع الدولي بأسره. كما أن الطاقة والمياه والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والتنوع الإحيائي والتحضر والمحيطات والمؤسسات والحوكمة، جميعها مسائل هامة وشاملة في استراتيجيات التنمية والاستثمار طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية البيئية، لا سيما التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في مقدمة جدول أعمال التنمية وتتطلب استجابات شاملة من جانب كل دولة. كما أن تقوية قدرة الاستجابة وتقليص مواطن ضعف البلدان النامية لهما الأولوية. وينبغي زيادة موارد التكيف مع تغير المناخ لتلبية طلبات المساعدة المقدمة من البلدان النامية، لا سيما تلك التي تواجه خطر ارتفاع مستوى مياه البحر.

١٢ - وأشار إلى أن فييت نام اعتمدت طائفة من السياسات الاقتصادية لتحفيز الإنعاش الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. وبينما استطاعت بفضل الدعم الدولي المقدم من المجتمع الدولي تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر، فإنها لا تزال تواجه تحديات معقدة وتحتاج إلى دعم دولي مستمر.

١٣ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن آفاق التنمية نادراً ما كانت كالحة كما هي الآن. فمن المتنبأ به أن تؤدي الأزمة الاقتصادية السائدة منذ عام ٢٠٠٨ إلى كساد جديد. أما الجهود الدولية لكبح جماح آثار تلك الأزمة فإنها لم تفشل فحسب، بل أثرت بصورة عكسية على البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أدت قيود الميزانية إلى أن تخفض البلدان الصناعية المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - ومضى قائلاً إنه حتى في الوقت الذي عززت فيه العولمة الترابط بين الشمال والجنوب، فإن إضعاف نزعة التعددية مقترناً بالفشل في السيطرة على الكيانات المالية الرئيسية، يولد خطراً مستمراً على الاقتصاد العالمي. وقد أشار مؤخراً إلى أن كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي إلى تلك الحالة بوصفها ”مرحلة خطيرة جديدة“. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي دون إبطاء على تعزيز قدرة الأمم المتحدة في التدخل بمزيد من الحسم في إدارة الاقتصاد العالمي بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تتحمل بلدان الجنوب المسؤولية الكاملة عن التنمية فيها، بينما ينبغي أن تظل الأمم المتحدة المحفل الرئيسي لمناقشة المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية.

١٥ - وأشار إلى أن الحالة تستدعي موارد جديدة لتمويل التنمية لا تفضي إلى المديونية وأن مجرد استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أمراً حاسماً. ولا يجب أن تستغل البلدان المتقدمة النمو الأزمة المالية كذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها.

١٦ - وقال إن التجارة متعددة الأطراف يجب أن تساند التنمية وأن تراعي خصائص مختلف البلدان. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن الارتفاع الأخير في أسعار الأغذية قد أثر كثيراً على مستوردي الأغذية. أما البلدان المتوسطة الدخل فإنها على الرغم من وجود شعب قوي ونمو اقتصادي، فإن لديها أيضاً جيوباً للفقر. وقد ضاعفت الأزمة الاقتصادية العالمية من مصاعبها، وعلى المجتمع الدولي مراعاة تلك الصعوبات.

١٧ - واستطرد قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢) سيتيح الفرصة لإعادة التأكيد على الالتزام بجدول أعمال البيئة والتنمية المستدامة وإحراز تقدم جوهري بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. أما الاجتماع الرفيع المستوى الأخير بشأن هذا الموضوع المعنون ”التصدي للتصحر وتدنّي الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر“، فإنه أسهم في أن تصبح المسألة أولوية دولية. وأضاف أنه يلزم زيادة الاعتماد على العلم للمساعدة على

بناء فهم القضايا، بغية ''ضمان القضاء على تدنّي الأراضي'' من خلال هيئة علمية عالمية على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وإدارة خدمات النظام البيئي.

١٨ - وقال إنه بالنظر إلى التقدم البطيء في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، بات من الضروري الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا المقدمة في كوبنهاغن وكانكون وإنشاء التزامات جديدة قائمة على أساس المسؤوليات المتقاسمة لكن المتباينة.

١٩ - وأضاف قائلاً إن الجزائر ترحب بنجاح المؤتمر العاشر لأطراف اتفاقية التنوع البيولوجي وستعمل مع جميع الشركاء لضمان تنفيذ استراتيجية السنوات العشر لضمان التنوع البيولوجي والبروتوكول المعني بالوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمزايا الناشئة عن استخدام تلك الموارد وإنشاء محفل حكومي دولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

٢٠ - **السيد جونغ شوا مون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون بيئة سلمية. وعندما يتم ضمان السلام والاستقرار فحسب، يمكن تعبئة المزيد من الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لأغراض التنمية المستدامة. ومن ثم ينبغي تشجيع الحوار والتفاوض لمعالجة النزاعات ودعم التعاون والمبادلات بين الدول الأعضاء على أساس احترام النظام الاقتصادي والاجتماعي لكل طرف. بيد أنه يجب أن يكون المجتمع الدولي حريصاً على عدم اعتماد معيار عام أو أسلوب شامل لتحقيق التنمية المستدامة.

٢١ - وأضاف قائلاً إنه يجب توجيه التعاون والتبادل الدولي نحو إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة من أجل التنمية المستدامة للجميع. ويجب على البلدان المتقدمة النمو إقامة علاقة حقيقية من أجل التنمية والإحجام عن نهج المصالح الأحادية وإنشاء تعاون اقتصادي على أساس مبادئ المنافع المتبادلة والمساواة.

٢٢ - وقال إنه يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في معالجة القضايا الراهنة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ، وكذلك إعادة تشكيل النظام المالي الدولي الراهن بما يتماشى مع العالم المعاصر. وينبغي حالياً تركيز الانتباه على ضمان أن يسفر مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ عن نتائج عملية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسهم اللجنة في هذا الشأن طوال العملية التحضيرية للمؤتمر المذكور.

٢٣ - وأعلن أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستواصل، من جانبها، توسيع التعاون الاقتصادي مع جميع البلدان، ساعية إلى بناء عالم يسوده السلام وينعم بالعدل على أساس الاستقلال والمساواة والمنفعة المتبادلة.

٢٤ - **السيد كياو تن** (ميانمار): قال إنه بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لا تزال آثارها الخطيرة مخيمة على العالم. ولما كانت معظم البلدان النامية تصارع مشاكل عسيرة، فإنه من الضروري وجود استجابة فعالة متعددة الأطراف. كما يجب اتخاذ تدابير لمعالجة مشاكل الاقتصاد العالمي تشمل إصلاح النظام المالي الدولي ليصبح أكثر تمثيلاً واستجابة.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن مشكلة تغير المناخ ضاعفت من تحديات التنمية. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل بشأن تعزيز تقديم الموارد المالية والتعاون التكنولوجي من أجل جهود التخفيف والتكيف. ومن ثم يؤيد وفده نهج المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل بلد، ويتطلع إلى الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ الذي سيعقد في ديربان. كما يؤيد

وفده الدعوة لإيجاد نهج للتنمية المستدامة أكثر تكاملاً وشمولاً. ويرى في مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ فرصة فريدة للمضيّ قُدماً إلى الأمام.

٢٦ - وأشار إلى أنه على الرغم من الانتعاش المتفاوت، حققت بعض البلدان مكاسب مؤثرة في محاربة الفقر. وطبقاً للبنك الدولي، من المتوقع انخفاض معدل الفقر الكلي إلى أقل من ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من تخلف معظم البلدان الأقل نمواً في جهودها المبذولة لتحسين مستويات المعيشة. وفي حين تتحمل أقل البلدان نمواً المسؤولية عن التنمية فيها، فإنها لا تستطيع أن تحقق أهدافها بدون بيئة خارجية مواتية ودعم دولي قوي. كما أن الحرمان من المساعدة الإنمائية أو البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس عملاً غير أخلاقي فحسب، بل يبين أيضاً تجاهل الحق في التنمية.

٢٧ - وقال إن حكومة ميانمار الجديدة اتخذت مجموعة من التدابير الجريئة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. فقد تبنَّت سياسات اقتصادية ستؤدي إلى نمو مطرد شامل ومنصف يركز على الإدارة الاقتصادية والتخفيف من الفقر. وكان أحد خطواتها الأولى اعتماد الخطة الوطنية للتنمية الريفية والحد من الفقر بهدف تحسين الأحوال المعيشية لسكان المناطق الريفية. كما أحرزت ميانمار بعض النجاح في المضيّ قُدماً نحو تحقيق لأهداف الإنمائية للألفية، حيث أنها - طبقاً لتقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - خفضت معدل الفقر من ٣٢ في المائة إلى ٢٦ في المائة، وشهدت زيادة رئيسية في صافي القيد في المدارس الابتدائية. غير أن نقص المساعدة الإنمائية، وكذلك الجزاءات، كان لهما تأثيراً سلبياً. وبدون عقبة الجزاءات ومع زيادة المساعدات الخارجية، بما في ذلك دعم المؤسسات الإنمائية الإقليمية، ستحقق جهود ميانمار الإنمائية مزيداً من التقدم.

٢٨ - وأشار في ختام كلمته إلى أنه يلزم أن تتعاون البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في شراكة عالمية متجددة لمعالجة المشاكل التي تواجههما ولتقاسم منافع العولمة. ولا ينبغي إضاعة الفرصة التي يتيحها مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ لإيجاد مسار جديد للتنمية المستدامة لصالح الجميع.

٢٩ - **السيد نكوميبلا** (جنوب أفريقيا): قال إن مواجهة الأزمة العالمية المزدوجة يقتضي مشاركة ومفاوضات بنَّاءة بصدق وإخلاص. ويجب أن تقوم اللجنة بدور حيوي لتحقيق نتيجة إيجابية فيما يتعلق بالدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، التي ستعقد في ديربان. وأضاف أن وفده يساوره الإعجاب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو لعام ٢٠١٢، الذي يجب أن يكون معلماً آخر في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل عالم يسوده العدل والازدهار.

٣٠ - وأشار إلى أن القضايا العالمية كالهيكل المالي العالمي الحالي والإشراف والتنظيم المالي واختتام جولة الدوحة والمسائل المتعلقة بالبيئة، لها تأثير رئيسي على أقل البلدان نمواً وعلى أفريقيا بوجه خاص.

٣١ - وطالب بأن يعزز المجتمع الدولي التزامه بتمويل التنمية. حيث يتم في معظم الأحيان تقديم مساعدات سخية لكنها لا تنفذ. ومن ثم من الضروري الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو. وجميع الأطراف مرتبطون كجزء من المجتمع الدولي وفي مقدورهم معاً تغيير العالم.

٣٢ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن الاقتصاد العالمي يواجه آفاقاً متقلبة عقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وأعقب دلائل الانتعاش في عام ٢٠١٠ ركود في الأداء، مقترناً بأزمات الديْن في بلدان معينة وانبعاثاً للدوافع الحمائية وتقلباً في أسعار الغذاء، والطاقة. وفي ظل اقتصاد

عالمي مترابط، فإن وجود سياق خارجي ملائم، شرط أساسي للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً، لتحقيق نمو مطرد وشامل كأساس للتنمية. وينبغي أن تظل الأمم المتحد محور نظام التعاون الدولي وأن تحتفظ بقدرتها على تعبئة الدعم اللازم للتنمية. والواقع أنه ينبغي تعزيز دورها. كما أن شرعية وتأثير القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء بشأن الإدارة العالمية للاقتصاد واعتمادها، تقتضي إشراك البلدان النامية ومشاركتها في جميع عمليات صنع القرار. وبعد عام واحد من الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الخطى البطيئة وحجم التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف مصدر رئيسي للقلق، لا سيما مع التسليم بتباطؤ النمو في الموارد المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - ومضى قائلاً إن الأزمة الاقتصادية مشكلة قصيرة الأجل ولا ينبغي استخدامها لتبرير الامتناع عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو عدم الامتثال لهدف الـ ٠,٧ في المائة. ومع ذلك، ينبغي تشجيع مصادر ابتكارية لتمويل التنمية - التي كانت، بل ويجب أن تكون تكميلية للمصادر التقليدية. ويمكن أن بتأخر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بسبب تقلب أسعار الغذاء. أما المشكلة البالغة الإلحاح فهي دون شك الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي حيث تطوّق المجاعة أكثر من ١٢ مليون شخص. كما يلزم اتخاذ إجراء فوري لمعالجة المشاكل الهيكلية لعدم الأمن الغذائي. وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٩ المعني بالأمن الغذائي جدير بالثناء.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن تغير المناخ يخلف دون شك تأثيراً سلبياً على الكون. وفيما يتعلق بأشد البلدان ضعفاً، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة، فإن آفاقها الإنمائية ليست وحدها المعرّضة للخطر بل بقاءها أيضاً. ومن ثم ينبغي أن يؤدي مؤتمر ديربان القادم إلى ترتيبات عالمية عادلة وفعالة وملزمة تتوازى مع تحديات المناخ.

٣٥ - وقال إنه مع اقتراب مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢، يجب إيلاء أولوية ملائمة للاقتصاد الأخضر وللتخفيف من الفقر. كما أن توافق الآراء بشأن الاقتصاد الأخضر أساسي إذا ما أُريد للمؤتمر أن يحقق نتائج ملموسة، لكنه من الضروري بالمثل أن تشمل طرائق تنفيذها نقل التكنولوجيا ومنح موارد بموجب أفضل الشروط.

٣٦ - وطالب بضرورة أن تتناسب المساعدة الإنمائية مع المشاكل التي تواجه البلدان الأفريقية. وأضاف أن قدرة الأخيرة على تمويل التنمية تقلصت كثيراً بسبب أزمتيّ عاميّ ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وعدم الوفاء بالكامل بتعهدات الدعم. ومن ثم يلزم وجود آلية لرصد الالتزامات وتيسير الوفاء بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل الجهود الدولية بشأن أقل البلدان نمواً، المساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال أساسية، إلى جانب تطوير البنية التحتية وتحسين الوصول إلى الأسواق، والمساعدة لأغراض التجارة وتخفيف عبء الدَيْن ونقل التكنولوجيا.

٣٧ - وقال إن المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة قد توقفت لأكثر من خمس سنوات. ويقتضي اختتام تلك المفاوضات أن تلتمس الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء ووضع التنمية في لبّ نظام التجارة العالمية. كما أصبحت أُطر التعاون - الإقليمي والأقاليمي ودون الإقليمي - عوامل حاسمة في تحديد الحوكمة العالمية، لا سيما في المسائل الاقتصادية، كما أنها تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. كما يمكن للتكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب أن يمكّن تلك البلدان من الاستجابة بفاعلية لتحديات التنمية من خلال تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات.

٣٨ - **السيد تاكي - مانسون** (غانا): بعد أن أشار إلى أنه من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي بطيئاً، قال إنه ليتسنى تحفيز النمو الاقتصادي، بات من الضروري الإسراع باختتام

مفاوضات الدوحة التجارية حتى يمكن تقديم الإطار اللازم لنظام تجاري عادل يأخذ في الاعتبار شواغل الفقراء. كما يجب إعادة النظر في الترعة الحمائية والحواجز الأخرى التي تفرضها بعض الاقتصادات الرئيسية نتيجة الأزمة. ومن الملحّ أيضاً إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي. وعلى الرغم من إجراء مؤسسات بريتون وودز أقل ما يمكن من إصلاحات، فإنه يحثها على أن تكون أكثر ديمقراطية وأن تعزز تعاونها مع الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من الاعتراف بأن الاقتصادات المتقدمة النمو تواجه صعوبات هائلة نتيجة الأزمات، فإن ذلك لا يحول دون الوفاء بالتزاماتها الدولية، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن تغير المناخ هو دون شك التحدي الحاسم للتنمية في القرن الحادي والعشرين، لأنه يسبب الفيضانات والتصحر والجفاف، ويخفّض الإنتاج الزراعي ويدفع الكثيرين إلى الهجرة. كما أنه في الوقت نفسه يتيح الفرص من خلال الاستثمار في المساعدة التقنية والهياكل الأساسية والتكنولوجيا. وينبغي أن يكون بالإمكان الاستفادة من موارد المياه وزيادة فرص الوصول إلى الطاقة الحديثة وتصعيد الحرب ضد الأمراض.

٤٠ - وأشار إلى أن وفده يأمل في أن يعالج مؤتمر ديربان المسائل السياسية الهامة التي لم تتم معالجتها في مؤتمر كانكون. كما يلزم توافر الالتزام القوي والقيادة والمرونة لضمان فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو. وعلاوة على ذلك، ينبغي رصد الالتزامات المتعهد بها والتحقق منها وأن تكون طبقاً لمتطلبات العلم.

٤١ - وقال إن تحديات التصحر وتدنّي الأراضي والجفاف بالغة الحدة في أفريقيا حيث أنها تعوق النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن ما يقدَّر بنسبة ٦٠ في المائة من مساحة غانا تغطيها أراض جافة وتتسم بسقوط أمطار قليلة وغير منتظمة، ونضوب في خصوبة التربة وتناقص إنتاج الأغذية. ومن ثم يدعو وفده لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما يطلب إلى المجتمع الدولي إنشاء فريق علمي حكومي دولي معني بالتربة لتقديم المشورة العلمية إلى الحكومات. كما أن تبسيط التقنيات المستدامة لإدارة الأراضي مسعى جديد يبرر زيادة الاستثمارات. وينبغي أن يوازن مرفق البيئة العالمي بين أولوياته وتخصيص الموارد لجميع اتفاقيات ريو الثلاثة. وأعرب عن أمل غانا في أن يدمج مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ مسائل مثل الاستخدام المستدام للأراضي والزراعة والأحراج والأمن الغذائي بوصفها المكونات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، من أجل إنقاذ حياة أكثر من بليون شخص من الفقراء.

٤٢ - **السيد سريفالي** (تايلند): بعد أن أشار إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال هشاً في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية، قال إن تايلند شهدت نصيبها من الاضطراب ومن ثم فإنها تولي أهمية كبيرة لبناء المرونة اللازمة لمواجهة الصدمات الخارجية.

٤٣ - ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تركز العولمة على التنمية وأن تكون منصفة وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة العالمية للاقتصاد ليتسنى الاستفادة بالكامل من خبرتها في مجال التنمية. وأضاف أن تايلند تدعم زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين؛ وتحبذ اختتام جولة الدوحة في وقت مبكر؛ وتتطلع إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر.

٤٤ - وطالب بزيادة تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية كجزء من عملية إصلاح أكبر حجماً يمكنها استكشاف خيارات لإعادة تشكيل النظام النقدي ونظام المراقبة ليتسنى زيادة الشفافية والاستقرار. كما بات من

الضروري وجود بيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الإقليمي. ولا بد من دعم المبادرات الإقليمية وتعزيزها لتساهم بدورها في تحقيق الاستقرار المالي العالمي.

٤٥ - وقال إن تايلند بعد أن حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر، ترى أنه من المهم بالمثل ضمان استدامة التنمية وتسعى جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة تكون شاملة ومنصفة. وأعرب عن الأمل في أن ينجح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في وضع نموذج للتنمية المستدامة يعكس عن صدق أعمدتها الثلاثة: النمو الاقتصادي؛ والتنمية الاجتماعية؛ وحماية البيئة.

٤٦ - وأردف قائلاً إن تغير المناخ حظي بالأولوية في الخطة الوطنية الأخيرة لتايلند للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي صُممت لتحويل البلد إلى مجتمع تنخفض فيه نسبة الكربون ويتمتع باقتصاد أخضر. وتدعم تايلند صندوق المناخ الأخضر وإنشاء لجنة للتكيف ولجنة تنفيذية للتكنولوجيا للعمل مع البلدان النامية؛ وتسعى أيضاً لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتدعم إقامة جسور بين البلدان المتقدمة النمو من خلال التعاون ثلاثيّ الأطراف.

٤٧ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إن جدول أعمال التنمية المستدامة لا يمكن أن يكون أكثر أهمية للأمم المتحدة في ضوء التحديات المستمرة التي تواجه الاقتصاد العالمي. وستواصل التنمية المستدامة مراوغة البشرية ما لم يتصرف المجتمع الدولي بحسم بشأن كثير من القضايا المهملة.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن زامبيا حققت تقدماً كبيراً في التنمية الاقتصادية بفضل التخفيف من عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية كان التحدي الذي واجهته زامبيا هو ضمان أن يظل الدّين العام متحملاً وألا يعرّض مستوى ديون القطاعين العام والخاص النظام المالي للخطر. وأضاف أن على اللجنة مراعاة أن إطار تحمُّل الدّين المستخدم في تحليل أوضاع الدّين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يركز أيضاً على ديناميات الدّين، لا سيما التفاعل بين الدّين العام والخاص.

٤٩ - وأشار إلى أن التجارة حيوية للتنمية المستدامة. وأضاف أن زامبيا، شأن كثير من البلدان المعاصرة، تواجه قيوداً على جانب العرض تعوق قدرتها على الاستفادة بفاعلية من ترتيبات الأفضلية التجارية. ولا تزال هناك تحديات رئيسية فيما يتعلق بالحدود الزمنية لمبادرات الأفضلية التجارية وكفايتها وملاءمتها. وينبغي مواجهة تلك التحديات إقليمياً ودولياً بأسلوب عملي موحد. ومن ثم فإن جولة الدوحة محفل هام لتحقيق تقدم معقول نحو الاستدامة والتكافؤ في التجارة العالمية، وينبغي أن يضمن المجتمع الدولي اختتام المفاوضات بنجاح وإدماج قضايا التنمية بالكامل في المحصلة النهائية لتلك المفاوضات. كما يجب على البلدان المتقدمة النمو إظهار التزامها من خلال الانتهاء مبكراً من التدابير المتعلقة بالإعفاء من الرسوم والحصول على حصة في الأسواق الحرة، مع قواعد منشأ مرنة واتخاذ خطوات متقدمة بشأن القطن وبشأن الإعفاء من رسوم الخدمات.

٥٠ - وقال إن زامبيا تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قد التزم بتعزيز دعم أقل البلدان نمواً من خلال تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة وزيادة القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصادات وبناء الهياكل الأساسية اللازمة.

٥١ - وطالب بإشراك الدول الأعضاء في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة حيث أنه من الأهمية بمكان وجود عملية شاملة وشفافة إلى جانب تأمين الموارد المالية لضمان مشاركة البلدان النامية بالكامل في

جميع المراحل. وأعرب عن ترحيب زامبيا بقيادة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتغير المناخ والتصحر، وأشار إلى أنه يود بحلول موعد المؤتمر أن يرى الاتفاقية المعنية بالتصحر وقد وصلت إلى مستوى اتفاقيتيّ ريو الأخيرتين بشأن تغير المناخ وبشأن التصحر.

٥٢ - وفيما يتعلق بالمؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، أكد على دور المجتمع الدولي الهام في تقديم موارد مالية إضافية جديدة تكون كافية ويمكن التنبؤ بها، إلى جانب ضمان نقل التكنولوجيا وبناء القدرة كشرط أساسي للنجاح. كما أعرب عن القلق لأن البلدان المتقدمة النمو لم تقدم ما يشير إلى عزمها اعتماد فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو. كما أن تعهداتها الحالية بشأن التخفيف لا يمكنها التقليل من الانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة إلى مستوى يكفي للحد من ارتفاعات درجات الحرارة في حدود المدى الموصوف علمياً. ومن ثم فإنه يناشد البلدان المتقدمة النمو أن ترفع طموحاتها قبل انعقاد المؤتمر.

٥٣ - **السيد شولدت** (إكوادور): قال إنه تسليماً بعدم الاستقرار واسع الانتشار في العالم - بسبب استمرار آثار ما بعد أزمة ٢٠٠٨ - سوف تجد البلدان أنه من العسير جداً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تبين البلدان المتقدمة النمو إرادة سياسية حقيقية للمساهمة في حينه في تمويل يخلو من المشروطية ويمكن التنبؤ به. وأضاف أن أي تحالف عالمي من هذا القبيل من أجل التنمية يجب أن ينظر إلى ما بعد عام ٢٠١٥ ويستجيب للتحديات المتغيرة في عالم تتزايد فيه العولمة. ومن ثم يقع على عاتق الأمم المتحدة في إطار شرعيتها ونطاق تمثيلها مسؤولية استحداث شراكات والتزامات بشأن الحوكمة العالمية، بما في ذلك المسائل التي لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

٥٤ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بإكوادور، أكدت خطورة الأزمة الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بهدف إصلاح النظام المالي الدولي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. غير أنه بخلاف التغييرات القليلة في إدارة مؤسسات بريتون وودز وإعادة التمويل الظاهري للمؤسسات التي أحدثت الأزمة، فإن شيئاً لم يتغير، وما زال المجتمع الدولي بانتظار نظام مالي ونقدي جديد.

٥٥ - وقال إن وفده يناشد أعضاء اللجنة اعتماد قرارات خلاَّقة تمكِّن الدول من اتخاذ الخطوات اللازمة لتزويد المجتمع الدولي بهيكل مالي جديد وآلية مستقلة لإعادة الهيكلة وحل مشكلة الديون السيادية، وإيجاد حل لجولة الدوحة المتوقفة، وضمان تحقيق هدف نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وإتاحة الفرصة اللازمة للبلدان النامية لاعتماد سياسات عامة تتفق مع أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية.

٥٦ - وأشار إلى أنه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، برزت بالفعل مقترحات بشأن الاستجابات المتعددة الأطراف التي يمكن تنفيذها لمنع تكرار حدوث الأزمات أو للتخفيف من آثار الأزمات الحالية، ومنها في جملة أمور إنشاء مصرف الجنوب أو صندوق احتياطيات مشترك لبلدان أمريكا اللاتينية. وتلك التدابير التكميلية، مثل آليات التمويل الابتكارية، لا ينبغي أن تكون ذريعة لعدم الوفاء بالالتزامات المفترضة أو لعدم التماس تدابير عالمية جديدة لتعزيز تمويل التنمية.

٥٧ - وأشار إلى أن الأحداث القادمة التي ستحدد عمل اللجنة تتمثل في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢). وأضاف أن إكوادور

تحبذ فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو ليتسنى تثبيت الآثار المدمرة للاحترار العالمي.

٥٨ - وبعد أن أكد على الانتقال من الأقوال إلى الأفعال فيما يتعلق بتغير المناخ، ذكر أن إكوادور قدمت مبادرة (Yasuni-ITT)، التي سوف تترك بموجبها في باطن الأرض نحو ٨٥٦ مليون برميل من النفط في مستودع ياسوني (Yasuni) الوطني - وبالتالي تجنب إطلاق ٤٠٧ ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي - مقابل تعويض اقتصادي يقدَّر بنحو ٥٠ في المائة من قيمة الأرباح التي كانت ستحصل عليها لولا ذلك.

٥٩ - وقال إن إكوادور تأمل أن يتيح أيضاً مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ فرصاً لمناقشة مسائل كالأمن الغذائي وأثر الأزمة المالية على التنمية المستدامة. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن البلدان النامية تواجه تحديات تتعلق بتوليد الابتكارات - القائمة على أساس الوصول إلى المعرفة ونهج إيكولوجي منظم مما يؤدي إلى توليد الثروة وإعادة توزيعها بما يتفق مع الطبيعة. وأضاف أنه من المهم التأكيد على أن للطبيعة حدود مادية لا تسمح بنمو اقتصادي مطلق. والاقتصاد الأخضر جزء من نقاش أوسع نطاقاً بشأن تحديات التنمية المستدامة وينبغي النظر إليه فيما يتعلق بالمجتمع والطبيعة ليتسنى الوصول إلى نظم أفضل للتقييم الاقتصادي وغير الاقتصادي للسلع العامة العالمية.

٦٠ - وأعرب عن تأييد وفده لتلك الوفود التي أشارت إلى أهمية الهجرة وصلتها الواضحة بالتنمية وشدد على الحاجة إلى التعاون بين بلدان الجنوب آلية رئيسية للتنمية وعنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

٦١ - **السيد تانين** (أفغانستان): أشار إلى أن التحديات العالمية الملحّة لا يمكن إزالتها إلا من خلال التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة وشدد على أهمية استمرار الدعم الدولي للبلدان النامية، لا سيما في شكل المساعدة التقنية والمالية.

٦٢ - وقال إن أفغانستان اتخذت خطوات كبيرة نحو استعادة مكانها الصحيح في مجتمع الدول منذ الإطاحة بحكم طالبان وتبنَّى اقتصاد أكثر ازدهاراً ومجتمعاً أكثر صحة. غير أن عدم الأمن وتهديد الإرهاب عائقان رئيسيان لاستمرار التنمية. وحث اللجنة على النظر في قضايا الأمن وتأثيرها على تنمية بلدان خارجة من نزاع كأفغانستان، مضيفاً أن الأمم المتحدة تستطيع القيام بدور جوهري في مساعدة أقل البلدان نمواً، لا سيما تلك الخارجة من النزاع.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي مسألتان في غاية الأهمية لأفغانستان، ويمس تغير المناخ جميع الدول. ومن ثم يقتضي معالجته تعاوناً عاماً. وأعرب في الختام عن تأييده القوي لموقف مجموعة الـ ٧٧ ومفاده أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو لا يزال يشكلان إطار العمل الرئيسي بشأن تغير المناخ، ودعا إلى تعاون أوثق بين البلدان النامية وشركائها في التنمية لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

٦٤ - **السيد زينسو** (بنن): قال إن السوق الدولي لا يزال مضطرباً والانتعاش الاقتصادي ما زال بطيئاً وهشاً. ويعيش أكثر من ثلثيّ الأشخاص في أقل البلدان نمواً البالغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة في حالة من الفقر. ومن ثم يلزم إحراز تقدم في جميع المجالات، وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تكنولوجيات حديثة لكي تستطيع زيادة الإنتاج وتنويعه والبدء في القيام بدور أكبر في التجارة الدولية.

٦٥ - وأشار إلى أنه يتعين زيادة التركيز على المساعدة في تحقيق الأهداف التي تقررت في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول وضرورة اتخاذ خطوات لتحديد أي الآليات اللازمة لضمان تمويل التنمية بعد عام

٢٠١٥. وتسليماً بالتحديات الهائلة التي تواجه أقل البلدان نمواً، يجب أن تكون الحلول ابتكارية. ومن ثم ينبغي التركيز على الاستثمارات الإنتاجية وعلى السياسات القائمة على المسؤولية المتقاسمة لكن المتباينة. وعلى الرغم من المشاكل التي تواجه البلدان الغنية، يجب عليها بذل كل جهد للوفاء بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية. أما هدف تمكين نصف عدد أقل البلدان النامية البالغ ٤٨ بلداً للانتقال من مركز بلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل، فإنه واقعي ويمكن تحقيقه.

٦٦ - وقال إنه يلزم بذل جهود مشابهة للتخفيف من عبء الديون. وحث البلدان على أن تستغل إمكانية التمويل الابتكاري، ودعا البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة على أن تقدم حصة ووصولاً إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم، حيث أن أقل البلدان نمواً هي الخاسر الرئيسي في توقف جولة مفاوضات الدوحة. وأعرب عن أمل بنن في أن تشهد استئنافاً فورياً لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٦٧ - وأشار إلى أن الأخطار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة تلقي ظلالاً كثيفة على آفاق مستقبل أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمل وفده في أن يؤدي مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ إلى قرارات وتدابير جريئة لمواجهة تلك الأخطار.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن التقرير الأخير عن اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع الإحيائي شدد على الحاجة إلى مراعاة خدمات النظام الإيكولوجي في السياسات المحلية، مؤكداً على اعتماد الإنسان على الطبيعة. وتقرع الهيئات الشهيرة جرس الإنذار حول تأثير اختفاء التنوع البيولوجي وعواقبه الكثيرة على المجتمعات البشرية. ومن ثم ترحب بنن بالحقيقة القائلة بأن المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ قد اعتمد اتفاقات تحدد التزامات رسمية للتخفيف من آثار تغير المناخ، إلى جانب تدابير ملموسة لحماية الأحراج في العالم، التي تمتص زهاء خُمس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما ترحب بالتدابير الأخرى بشأن بروتوكول كيوتو وبشأن التعاون التكنولوجي. غير أن قرارات مؤتمر كانكون أرجأت لمدة عام آخر المفاوضات المتعلقة بإجراء تخفيضات رئيسية لانبعاثات غاز الدفيئة. وتأمل بنن أن تشهد تقدماً جوهرياً في مؤتمر ديربان القادم.

٦٩ - وقال إن أفريقيا بحاجة إلى الاستثمار في إعادة تأهيل الأراضي المتدنية للمساعدة، في جملة أمور، على إيجاد حل لتحديات الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الغطاء الحراجي. وأضاف أن تحات التربة والتنوع البيولوجي أعاقا الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدفين ١ و ٧. ومن شأن الأخذ باقتصاد أخضر في جميع أنحاء العالم أن يساعد على التخفيف من تغيرات المناخ الضارة، شريطة ألا يثير عقبات جديدة للتصنيع في البلدان الفقيرة. وينبغي إيجاد وسائل تجعل اقتصاد العالم أكثر شمولاً. أما فيما يتعلق ببنن، فإن الإدارة المستدامة للأرض لا تزال لها الأولوية.

٧٠ - **السيد كالدرون** (السلفادور): قال إن الكساد العالمي يزداد سوءاً لأنه لم نتعلم من الدروس المستفادة ولم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة. وأضاف أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي سيخلف آثاراً على التنمية البشرية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، ومن ثم سيكون الانتعاش بطيئاً ومرهقاً. وبناء عليه، فإنه يشدد على الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين لضمان الوفاء بالالتزامات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، من خلال تعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتيح مبادرات للتعاون بين بلدان الجنوب تكون مكملة للمبادرات الحالية للتعاون بين الشمال والجنوب. وبذلك تصبح التدابير المعتمدة بشأن

البنية التحتية والطاقة والترابط والتيسيرات التجارية عوامل حاسمة للقدرة التنافسية والنمو.

٧١ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، قال إن السلفادور تحبذ تنفيذ الالتزامات المعتمدة في إعلان الدوحة وتلك الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وترحب بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمسائل التي تمت معالجتها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الأخير.

٧٢ - وأشار إلى أن السلفادور تدعم الجهود المبذولة لإصلاح هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك استعراض وتعزيز الهيكل المالي والنقدي الدولي لضمان مزيد من التنسيق الفعال. وأضاف أن إصلاح الحوكمة الاقتصادية في العالم يجب أن يرمي أساساً إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز.

٧٣ - وفي حين أعاد تأكيد أهمية التجارة والاستثمار في دفع عجلة التنمية، قال إن بلدان أمريكا الوسطى تعاني من انخفاض الصادرات لأن بعض المنتجات يتم إدماجها رأسياً في خطوط تجميع دولية. وعلاوة على ذلك، خلفت الأزمة الاقتصادية والمالية تأثيراً على مستويات توظيف أبناء السلفادور الذين يعيشون في بلدان متقدمة النمو كالولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإنه من المهم اتباع سياسة للدفاع عن حقوق الإنسان للسكان المهاجرين ولمعالجة الهجرة من منظور طويل الأجل.

٧٤ - وأردف قائلاً إن السلفادور تدعو شركاء التنمية إلى السعي من أجل اختتام ناجح لجولة الدوحة وتؤكد مجدداً التزامها بتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان متوسطة الدخل.

٧٥ - وأخيراً، بعد أن أشار إلى أن محاربة تغير المناخ وتدهور البيئة يشكلان أولوية كبيرة، قال إن وفده يتطلع إلى مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢ ويكرر أهمية اتباع نهج شامل للتنمية المستدامة يقوم على أساس أعمدتها المترابطة الثلاث: التنمية الاجتماعية؛ والنمو الاقتصادي؛ وحماية البيئة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.